وتوع ذلك التقدير عقلا واما على الاطلاق فيمكن اختيار الاول وكان
القدرة في نفسها لا تنافي تعلقها بحسب الارادة على وجه يكون للقدرة
الاخرى مدخل كما في افعال العباد عند الاستاد وكذا يمكن اختيار
الثالث بان يريد احدهما الوجود بقدرة الآخر او يفوض بارادته تكوين
الامور الى الآخر ولا استحالة فيه والتحقيق في هذا المقام انه ان حمل الآية
على نفي تعدد الصانع مطلقا فهي حجة اقناعية لكن الظاهر من الآية
نفي تعدد الصانع المؤثر في السماء والارض حيث قال الله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا اذ ليس المراد التمكن فيهما والخروج عن الملازمة
قطعية اذ التوارد بطريق تأثيرهما اما على سبيل الاجتماع او التوزيع فيلزم
انعدام الكل او البعض عند عدم كون احدهما صانعا لانه جزء علة او علة
تامة فقد العالم اي لا يوجد هذا المحسوس كلا او بعضا ويمكن ان توجه
الملازمة بحيث تكون قطعية على الاطلاق وهو ان يقال لو تعدد الواجب
لم يكن العالم ممكنا فضلا عن الوجود والا لامكن التمانع المستلزم لكليهما
لان امكان التمانع لازم لمجموع الامرين من التعدد وامكان شيء من الاشياء
فاذا فرض التعدد يلزم ان لا يمكن شيء من الاشياء حتى لا يمكن التمانع

التمانع المستلزم للمحال ومنع انتفاء اللازم ان اريد بالامكان
لو اريد باللازم عدم التكون بالامكان مع وجود العلة التامة تم الامر
لكنه بعيد فلا يفيد الا الدلالة اه فيلزم ان يكون كلا الانتفائين
الماضيين قرينين لكن تعلل الثاني بالاول بحسب الماضي والمقصود يتم
بتحقق انتفاء الاول بحسب جميع الازمنة بدليل تحقق الانتفاء الثاني
من غير دلالة على تعيين زمان الماضي ولو كم الدلالة على تعيين
الماضي تم المقصود ايضا لان الحادث لا يكون آلهة لكنه ليس بمستقيم
للقطع بتغاير المفهومين قدما المتكلمين يريدون بالترادف التساوي
قال في النبذة الايمان والاسلام من قبيل الاسماء المترادفة وكل مؤمن
مسلم وبالعكس ثم بين لكل منهما مفهوما على حدة نعم يصح بان واجب
الوجود لذاته هو الله تعالى وصفاته يرد على ظاهره ان كل صفة محتاجة
الى موصوفها فكيف يكون واجبة لذاتها ويجيء تأويله اذ لا نعني
بالحدث الا ما يتعلق آه هذا يدل على ان وجود الصفة القديمة لا يتعلق
بايجاد شيء وهذه جرأة بينة وان قالوا كلامنا في القديم بالذات والصفة
ليست كذلك لم يصح حكم بوجوب الصفات باقية ببقاء هو نفس الذات

Copyright © King Saud University